مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (5)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (5) 2017

فك الارتباط.. أوتاركية(*) أم ارتباط مع سيطرة وطنية ؟

د. فيصل سعـــــد*

(تاريخ الإيداع 22 / 6 / 2017. قبل للنشر في 27 / 8 / 2017)

□ ملخّص □

بات العالم اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، قرية كونية صغيرة بنتيجة ثورة المعلومات والاتصالات والمواصلات التي تشهدها البشرية في ظل نظام عالمي رأسمالي الجنسية مُستقطب على نفسه إلى أطراف متخلفة منفعلة ومراكز متقدمة فاعلة.

وفي ظل الاستقطاب الرأسمالي العالمي القائم تُعاني البلدان الطرفية تخلفاً مزدوجاً؛ فهي، في آنٍ معاً، متخلفة تقنياً و بنيوياً. وبالتالي تجد نفسها أمام تحدّي هذا التخلف المركّب، سواء في حقل قوى الإنتاج كما في حقل علاقات الإنتاج.

ولطالما تحدي التخلف في الحقل الأول يستوجب الارتباط بمراكز النظام العالمي عبر آليات السوق الرأسمالية، السائدة هناك وعلى المستوى الكوني، فإن تحدي التخلف في الحقل الثاني يستوجب، بدوره، فك الارتباط بتلك البلدان لهدف بناء علاقات إنتاج جديدة غير رأسمالية الهوية، كشرط بنيوي ضروري لضمان أسباب تطور قوى الإنتاج بموارد وكفاءات محلية ذاتية. الأمر الذي سرعان ما سوف يُفضي إلى قطع روابط التبعية، وبالتالي السيطرة الوطنية على الارتباط نفسه. وإذاً، الارتباط عنصر ضروري من عناصر فك الارتباط، الذي لا يعني الانغلاق على الذات "الأوتاركية "، في أي حال من الأحوال.

وبالنتيجة، المنطقية والموضوعية، فإن جدلية الارتباط وفك الارتباط ترتبط، عضوياً، بجدلية السوق والتخطيط، وذلك بصورة ارتباط ضرورَتَيْ إنماء قوى الإنتاج وبناء علاقات إنتاج ذات جوهر آخر مختلف.

الكلمات المفتاحية: الارتباط؛ فك الارتباط؛ الأوتاركية؛ السوق؛ التخطيط.

(*) الأوتاركية: الانغلاق على الذات.

* مدرس – قسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (5)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (5) 2017

Disengagement..Autarchic(*) or engagement with national control?

Dr. Faisal Saad*

(Received 22 / 6 / 2017. Accepted 27 / 8 / 2017)

□ ABSTRACT □

Today, more than ever before, the world has become a small cosmopolitan village as a result of the information, communication and communication revolution that humanity is witnessing under a globalized capitalist system that has turned itself into passive peripheries and active centers.

In the context of the existing global capitalist polarization, peripheral countries suffer from double backwardness; they are both technologically and structurally backward. Thus, find themselves faced with the challenge of this complex backwardness, both in the field of productive forces and in the field of relations of production.

The challenge of underdevelopment, in the first field, requires engagement in world system centers through capitalist market mechanisms, prevalent there and at the global level. In addition, the challenge of backwardness, in the second field, requires disengagement with these centers in order to build new non-capitalist relations of production, as a structural condition necessary to ensure the development of productive forces with local resources and competences. This will soon lead to the disconnection of dependency linkages, and thus national control over the engagement itself. Hence, the engagement is a necessary element for disengagement, which does not mean autarchic, in any case.

As a result, logically and objectively, the dialectics of engagement and disengagement are connected organically to the dialectics of market and planning, in a way that is related to the need of developing the productive forces and building the productive relations with a different essence.

Keywords: engagement, disengagement, autarchic, market, planning.

(*) Autarchic: Self-closing.

***Assistant Professor - Department of Sociology - Faculty of Arts - Tishreen University - Lattakia - Syria**

مقدمة

ينقسم العالم اليوم، ومنذ ميلاد الرأسمالية قبل نحو خمسة قرون، إلى بلدان أطراف متخلفة وبلدان مراكز متقدمة، وهي، بالضبط، أطراف النظام العالمي ومراكزه. وتتسع الفجوة الفاصلة بين مستويَيْ تطور هاتين المجموعتين من البلدان، في ظل هذا الاستقطاب العالمي القائم، عاماً بعد آخر، في الأفق والشاقول، ليس في الحقل العلمي – التقني، فقط، وإنما، كذلك، في الحقل البنيوي وكافة طوابق البناء الاجتماعي، بشكل عام.

وأمام هذا الواقع، السلبي من جانب بلدان الأطراف، وبسببه، تعجّ " أسواق السجال الارتجالي " في هذه البلدان بعدد كبير من وجهات النظر المختلفة، والمتضاربة في حالات غير نادرة، حول منهجيات تشخيص داء التخلف وكذلك " راشيتا " توصيف الدواء المناسب للداء الواحد نفسه. ودائماً لغرض الشروع بمشروع تنمية وطنية حقيقية ليست، وربما لن تكون، موضع اتفاق بين هؤلاء العلماء والباحثين لأسباب إبستمولوجية وأخرى إيديولوجية، على اعتبار أن الإيديولوجيا تعبير عن هذه أو تلك المصلحة الاجتماعية من هذه الطبعة أو تلك. ونحن، في بحثنا هذا، إذ نعتبر ونحتسب أطروحات الآخرين بهذا الشأن أو الاختصاص، فإننا نجد أنفسنا في عداد الفريق الذي يدعو، نفسه أولاً، إلى ضرورة إبداع حلول موضوعية وصيغ جديدة ومتجددة بصورة دائمة لمعادلة فك الارتباط والارتباط؛ مع الوعي التام (وهو وعي نقدي على نحو عام) بكافة استحقاقات المعادلة (الاقتصادية منها والسياسية والثقافية). وهي استحقاقات معقّدة بدرجة تعقيد المعادلة عينها، ولعلّ أبرزها وفي مقدمها هنا هي جدلية السوق والتخطيط.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في واقع أنه يبحث في أهم وأبرز معادلات التنمية المرجوّة في البلدان الطرفية، تلك الكفيلة بإخراج هذه البلدان من مستنقع التخلف والتبعية، وهي معادلة الارتباط وفك الارتباط؛ في محاولة، جدّية، لإبداع حلول جدلية تستوعب التناقض بين طرفي المعادلة شرطاً منهجياً لتنفيذ مهام تنتمي إلى أكثر من عصر تاريخي واحد، كأن يكون العصر الرأسمالي، منها ما هو تقني ومنها ما هو بنيوي، معاً وعلى حدٍ سواء.

ذلك أن مشاريع التنمية، تلك التي انطلقت في معظم البلدان الطرفية قبل نحو أكثر من ستة عقود من اليوم، تحت راية " الارتباط " حيناً و" فك الارتباط " أحياناً أخرى، قد اصطدمت بالحائط التاريخي الأخير لمسيرتها، غير المظفّرة بطبيعة الحال – حيث "ألغت" الفقراء بدل أن تُلغي الفقر. ما يؤكد ضرورة البحث عن صيغة " كيميائية " تجمع بين الارتباط وفك الارتباط بصورة منطقية وعملية قابلة للحياة، تماماً كما تَجمع الكيمياء ذرة الهيدروجين مع ذرتي الأوكسجين لإنتاج جزيء الماء الضروري للبقاء.

أهداف البحث

وعلى هذا النحو، تتمحور أهداف البحث في واحدة من أبرز وأعقد قضايا التنمية المبتغاة في البلدان الطرفية حول هدفين أساسيين اثنين، الأول نظري يعنى بتشخيص واقع التخلف على شكل مفاهيم ومقولات نقدية تعكس، ما أمكن، حقائق هذا الواقع المعقّد وتكشف عن معادلات مواجهته بصورة حلول افتراضية مفتوحة مدخلاً لتحديد مساحة وأبعاد استراتيجيا تنموية فعّالة على مقاس أبعاد التخلف ومساحته الإجمالية. ما يعني الإنتقال بهذا الواقع من حالة المشكلة بصورتها الموضوعية إلى حالة الإشكالية بصورتها المنطقية.

والهدف الثاني عملي ميداني، ذلك أن تشخيص واقع التخلف، كمشكلة مطروحة للبحث، وافتراض معادلات حلّ أولية (لكن بعناوين عريضة) لهذه المشكلة العصية (حتى لا أقول : العويصة) ليس لغرض اللهو بتمارين ذهنية مجانية، وإنما هو محاولة متواضعة (لكنها جدّية) لصياغة مقدمات نظرية منهجية ضرورية تفيد في رسم خطط تنموية مؤهلة، منهجياً وأخلاقياً، للنزول بها إلى الميدان بآليات إجرائية فعّالة وفاعلة؛ تجنباً لارتجال صبياني قد يحصل من جانب هذه الجهة التنفيذية أو تلك، مع كل ما قد يستجر ذلك من أخطار، وأحياناً كوارث، تعود بالواقع، الذي كان قائماً على علاّته، القهقرى سنوات، وربما عقوداً، إلى الوراء؛ ما يعني ضرورة تكامل العمل التنموي بشقيه النظري والميداني بين أصحاب الاختصاص الأكاديمي وصنّاع القرار التنفيذي..

منهجية البحث

ليس ثمة طريق ملكية للكشف العلمي مبنّدة على شكل خطوات معدّدة ومعدودة، ولو كان الأمر خلاف ذلك لغدا العلم أمراً نافلاً، على حد قول الإبستمولوجي الألماني ذائع الصيت العالـمي كارل بوبر. غير أن الباحـث (وأنا هنا لا أضع بحثاً في المنهج) لا يُبادر إلى البحث خالي الوفاض من أية مقولة منهجية عامة. ذلك أن تراكم المعارف العلمية تلك التي تحققت على مستوى منطق التفكير الإنساني العام قد أفضى إلى عقلية تفكير شديدة العمومية ينبغي أن يتسلح بها أي باحث، بصرف النظر عن اختصاصه أو موضوع بحثه.

وهذه العقلية العامة (أو قل : الفلسفية) هي بمثابة رؤية جدلية للعمليات والظاهرات المدروسة ترى فيها كلية تناقضية في حالة صيرورة دائمة كنتيجة ضرورية للتناقضات الموضوعية والذاتية التي تجري في البنية التحتية، بالدرجة الأولى، كأساس مادي يستند عليه كامل ثقل المبنى الاجتماعي العام. وهذا هو سبب أهميتها بالنسبة للبنى الأخرى الفوقية.

وفي ضوء هذا المنطق المنهجي العام، يغدو لزاماً منطقياً علينا اعتماد المنهج الجدلي التاريخي، كمنهج فلسفي أو طريقة تفكير عامة، في مقاربتنا موضوع بحثنا حول معادلة كبرى من معادلات التنمية المتوخاة في بلداننا. فـ " التنمية " موضوع شامل ذو أبعاد وجوانب وكذلك عوامل وأسباب متعددة، ليست فرادى كل منها على حدة، وإنما هي في تفاعل وتقاطع غاية في التعقيد. وبالتالي، فإن جدلياتها أو معادلاتها الجدلية هي، بدورها كذلك، ذات أبعاد وميادين متعددة ومتداخلة بصورة معقدة، وبصفة خاصة منها جدلية الارتباط وفك الارتباط ذات البعد العالمي الأبرز والصريح. والتنمية، بكل جدلياتها واستحقاقات كل جدلية منها، مسألة تاريخية دينامية بحكم التناقضات الملتهبة التي تحبل بها البنى التحتية والفوقية للمجتمعات المعنية بالتنمية، كمسألة بنيوية، بصفة أساسية.

جدلية الارتباط وفك الارتباط

واستئنافاً لمقدّمة البحث أعلاه حول أن بلدان أطراف النظام العالمي القائم تُعاني تخلفاً مزدوجاً، تكنولوجياً وكذلك بنيوياً، ودائماً بالمقارنة مع مستويات تطور بلدان مراكز هذا النظام، نفترض، ولهذا السبب بالدرجة الأولى، أن الارتقاء إلى مستوى تطور البلدان الأخيرة لن يكون عبر سلوك طريق التنمية الرأسمالية التقليدية نتيجة السبق التاريخي الكبير للبلدان الرأسمالية المتقدمة على هذه الطريق، التي لم تعد معبّدة كما كانت عليه سابقاً. ما يعني، والحال هذه، أن التبعية للبلدان الأخيرة سوف تبقى قائمة، تتسع وتتعمق تباعاً، ما دامت بلدان الأطراف تحبو على الطريق الوعرة نفسها. وبالمقابل، فقد بات من الماضي ذاك التفكير بالصعود إلى مصاف البلدان المتقدمة في شمال العالم وغربه، عبر طريق نمط التنمية " الاشتراكية "، تلك التي شاعت في عدد من بلدان شرق العالم وجنوبه على مدى عقود عديدة

إلى أن لاقى معظمها حتفه على امتداد سنوات العقد الأخير من القرن العشرين. وبالنتيجة المنطقية، فإن التنمية المرجوّة في البلدان الطرفية لا يُمكن أن تكون – من منظورنا – نسخة مكررة أو طبعة أخرى لاحقة للطبعة الرأسمالية أو " الاشتراكية " الأولى، بل هي من " جنسية " أخرى مختلفة نزعم أنها من نمط " التنمية الوطنية الشعبية ".

وبناءً على استطلاع، دقيق ما أمكن، لتجارب التنمية " المزعومة " في تلك البلدان، والتنقيب عن أسباب ما آلت إليه بعد عدة عقود على انطلاقتها، فإننا نعتقد أن نمط التنمية الوطنية الشعبية المطلوب في البلدان المعنية (هنا بلدان الأطراف) محكوم بجدليات، أو معادلات جدلية ضرورية يفرضها التخلف المزدوج والمعقد، التكنولوجي والبنيوي معاً، الذي تُعاني منه بنى مجتمعات المحيط العالمي في ظل المرحلة النيوإمبريالية الراهنة ومنطقها الاستقطابي، إلى أبعد حد، وربما بلا حدود. ذلك أن التخلف التقني من جهة والتخلف البنيوي من جهة أخرى، في ظل نظام الاستقطاب العالمي، يستدعيان الجمع بين منطقين شبه متعارضين لتأمين الظروف الملائمة لمواجهة وتجاوز كل منهما، ومن هنا ضرورة وصعوبة التركيب بينهما. ولعلّ أبرز تلك المعادلات الجدلية وأهمها هي معادلة " فك الارتباط والارتباط ". فهي، إذ تتضمن نفسها، بطبيعة الحال، فإنها تشترط غيرها كذلك، ومن هنا أهميتها وأولويتها.

فالتنمية الوطنية الشعبية تقوم على هذه الجدلية بضرورة مزدوجة. فمن جهة أولى، ينبغي الإفادة من مستوى التطور العلمي – التقني الذي بلغته مراكز النظام العالمي لغرض تطوير قوى الإنتاج المتخلفة (ما يعني ضرورة الإرتباط بتلك المراكز). ومن جهة ثانية، ثمة ضرورة أخرى لفك الارتباط بها لغرض بناء علاقات إنتاج تؤسس لبناء مجتمع جديد يقوم على المساواة بالقيمة الإنسانية وأمام القانون ويعتمد العمل بآليات التكافل أو التعاون والتنسيق وحسن التبادل، وكذلك تكافؤ الفرص للجميع وإعادة توزيع الثروة عن طريق التشغيل ومكافحة البطالة ورفع الأجور والمداخيل مع ارتفاع الإنتاجية و.. إلخ). ذلك أن بناء مثل هذا المجتمع في ظل الارتباط بمراكز هذا النظام أمسى اليوم، ومنذ ميلاد الإمبريالية أواخر القرن التاسع عشر، أمراً معقّداً، إن لم يكن مستحيلاً، نتيجة " القطيعة الاستعمارية " – بمعنى الحيلولة دون أن تتمكن أطراف النظام العالمي من الانتقال بنفسها إلى مواقعه المركزية – تلك التي أعلنتها ومارستها، صراحة، الإمبريالية منذ اللحظة الأولى لنشوئها. وبالتالي، فإن فك الارتباط هو، حسب محمد عابد الجابري، بمثابة ردّ استراتيجي من جانب بلدان الأطراف على تحدّي العصر الإمبريالي الذي يشغل فيه الغرب مواقع الاحتكار وعواصم صناعة القرار [1].

وعلى هذا النحو، فإن ضرورة " فك الارتباط " من جانب بلدان الأطراف هي نتيجة مفروضة بـ " القطيعة الإمبريالية أو الاستعمارية " من جانب بلدان المراكز، بشتى السبل والوسائل (الاقتصادية والسياسية، وأحياناً، العسكرية). وبالتالي خيار إصلاح النظام العالمي، بحيث يفسح المجال لإمكان تطور بلدان الأطراف، على غرار تطور بلدان المركز، ليس متاحاً لتلك البلدان. وقد سبق للغرب أن رفض " مناشدة " تقدّمت بها بلدان الجنوب سنة (1975) حول ضرورة هذا الإصلاح تحت عنوان " من أجل نظام عالمي اقتصادي جديد ". الأمر الذي يؤكد، في آن معاً، عبثية مناشدة الغرب، و ضرورة " فك الارتباط ".

ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا والتأكيد، منذ البداية،على حقيقة أن " فك الارتباط " ليس وصفة جاهزة أو معدَّة على نحو مسبق، بل هو مفهوم نسبي إلى درجة أنه أقرب إلى الخيار السياسي المبدئي منه إلى المفهوم العلمي. ذلك أن نسبيته تتعدى حدود نسبية المفهوم الأخير، والسمات الخاصة بكل عملية فك ارتباط، قد تحصل في هذا البلد أو ذاك وفي هذه المرحلة أو تلك، تفوق، بكثير، السمات العامة لمفهوم " فك الارتباط " أو لـ " فك الارتباط " كمفهوم لا

(1) الجابري، محمد عابد. إشكاليات الفكر العربي المعاصر، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص36.

يُساوي نفسه كواقع. فإلى جانب أنه، كخيار استراتيجي، ظاهرة خاصة ببلدان الأطراف، فهو مشروط بنسبية شروط هذه البلدان حسب توزعها في المكان أو الزمان. والسبب الرئيس في ذلك يكمن في واقع أن ارتباط التابع بالمتبوع هو ارتباط متغير تبعاً لتغير موازين القوى بين طرفي هذه العلاقة في الزمان والمكان المحدّدين. فعلى سبيل المثال النموذجي هنا، ليست شروط " فك الارتباط " بالنسبة للصين هي نفسها بالنسبة للعديد من البلدان الأخرى في شرق العالم وجنوبه. وبالتالي، فإنه من الأنسب أن نبحث، بصورة دائمة، عن صيغ جديدة لـ " فك الارتباط " مع كل تغير قد يطرأ على مستوى العلاقة بين هذه الأطراف وتلك المراكز، ومع كل جديد (تقني) قد يحصل على مستوى أدوات وآليات عمل النظام الرأسمالي العالمي.

وكنتيجة لكل ذلك، فإن " فك الارتباط "، إذ يعني رفض التبعية، فهو لا يعني الأوتاركية، بمعنى الانغلاق على الذات بقطع العلاقات الخارجية مع الآخرين من مكوّنات النظام العالمي، بلداناً كانوا أم قارّات. ذلك أن مفهوم " فك الارتباط " هو، مرة أخرى، مفهوم جدلي، وبالتالي هو نفسه وضده بآن معاً، (والضد هنا هو الارتباط – وأحياناً، يُقال : الانفتاح أو التكيف)، لطالما هو قرار سياسي حول مشروع تنموي يبدأ من داخل النظام الرأسمالي العالمي وينتهي إلى خارج هذا النظام. وبهذا المفهوم الجدلي، فإن جدل " فك الارتباط " والارتباط هو شكل من أشكال جدل البنيوي والتقني (وبالتالي الاستراتيجي والتكتيكي). وبهذه المناسبة يرى سمير أمين أن الارتباط، بمعنى الانفتاح أو التكيف، لا يعني قبول كل شيء في النظام العالمي، كما أن " فك الارتباط " لا يعني، بدوره، رفض كل شيء في هذا النظام. فهناك حدود مرنة ومتحركة بين هذين المفهومين تجعل كلاً منهما مفهوماً نسبياً. والتكيف، كمفهوم نسبي، هو شكل خاص من أشكال " فك الارتباط " [2]. والحال هذه، فإن " فك الارتباط " هو السيطرة على الارتباط، بمعنى أنه دعوة جدّية إلى التفاعل مع الآخر بمعيار الاعتماد على الذات، وليس تحاشي أية علاقة معه. وبتعبير هرناندو سوتو، فإن فك الارتباط لا يعني أكثر من تصميم وتنفيذ استراتيجيا التنمية على أساس الطاقات والإمكانات المادية والبشرية المتاحة محلياً وليس على أساس المعونة أو التجارة الخارجية، بالدرجة الأولى[3].

وحسب وليم فيشر، فإن " فك الارتباط " بالنظام الرأسمالي العالمي يعني تغيير طبيعة الارتباط القائم من ارتباط تابع إلى آخر يقوم على العلاقات الندّية والمصالح المتكافئة البينية [4]. والحق، يفترض البقاء على قيد التاريخ، بصورة فعّالة أو فاعلة، المشاركة في صنعه؛ وإذاً، فإن " فك الارتباط " هو القدرة على الانخراط المنتج والفعال في النظام العالمي. وما العالمية إلا الوجه الآخر للقومية المنفتحة على العالم بصورة مبدعة خلاّقة. وإذا ما استعرنا كلمات هيغل لنعبّر عن هذه الحقيقة، فإننا نقول : العبقرية القومية الخاصة بأمة من الأمم هي التجلي القومي للمبدأ العام في التاريخ البشري [5]. وبهذا الصدد يذكر جورج بالانديه " أن التنمية الموجهة نحو الداخل ليست منغلقة على العالم الخارجي، إذ يمكن، بل يجب، بناء شبكة علاقات متينة من التبادل والتعاون مع البلدان الأخرى، المركزية منها والمحيطية" [6].

---

(2) أمين، سمير. الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، دار الفارابي، بيروت، 2005، ص134.

(3) SOTO , D. H. *The Mystery of Capital*, Random House, New York, 2009, p. 253.

(4) فيشر، وليم. من أجل عالم آخر – بدائل شعبية للعولمة الرأسمالية، ترجمة شوكت يوسف، وزارة الثقافة، دمشق، 2008، ص 336.

(5) هيغل، جورج. العقل في التاريخ، ط4، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير، بيروت، 1991، ص129.

(6) بالانديه، جورج. في الطريق إلى القرن الواحد والعشرين، ترجمة محمد إبراهيم، وزارة الثقافة، دمشق، 2000، ص 113.

لكن، الخطورة هنا تكمن، بالضبط، في حال الارتباط (بدون فك الارتباط)، أي خارج إمكانية السيطرة الوطنية عليه. وهو، في هذه الحال، لا يعدو عن كونه مصادرة ما هو مطلوب، بمعنى أنه يُصادر أسباب القدرة على تلبية الحاجات الأساسية للناس (المأكل والمشرب والمسكن والملبس)، بإمكانيات محلية هي بمثابة شروط عامة لاستثمار الارتباط في سبيل إنجاز مشروع فك الارتباط.

فالانفتاح قبل تحقيق تقدم اقتصادي يضمن السيطرة الوطنية على الانفتاح نفسه،هو آلية إضافية لتكريس التخلف وتعميقه. ولغرض التشديد على هذه الحقيقة لابأس من أن نُذكّر دائماً بحقيقة أن السيطرة الوطنية على الارتباط أو الانفتاح تعني، بالدرجة الأولى السيطرة على عملية تراكم الرساميل الوطنية التي تقوم، بدورها، على الشروط الخمسة الآتية: أولاً– السيطرة على إعادة تكوين قوى العمل؛ ثانياً– السيطرة على تمركز الفائض المالي؛ ثالثاً– السيطرة على السوق المحلية؛ رابعاً– السيطرة على الموارد الطبيعية؛ خامساً– السيطرة على التكنولوجيا. وعلى هذا النحو، فإن الانفتاح، تبعاً لـ آلان رو، هو عمل خاص بالمجتمعات القوية لا بالمجتمعات الضعيفة التي يتوجب عليها إغلاق الكثير من النوافذ والأبواب [7]. ما يعني أنه عمل نافع، فقط، للمجتمعات التي سبق لها أن أقامت الركائز الأساسية للتنمية وتسعى من خلاله إلى تعظيم الجانب الكمي / الرقمي من الاقتصاد الوطني، وبالنتيجة توطيد وتعميق جانبه النوعي. وهذا ما تحققه بلدان المراكز، تباعاً، عن طريق " انفتاحها " على بلدان الأطراف.

وبالمقابل، وحسب أندريه جوندر فرانك، فإن التاريخ قد أكّد، غير مرة، حقيقة أن البلدان المتخلفة كانت قد حققت معدلات نمو في أوقات ضعف ارتباطها ببلدان مراكز النظام العالمي أعلى مما حققته في أوقات شدة ارتباطها بهذه البلدان [8]. وتحت عنوان " أزمة الإنسانية " يقول موران أدغار : آن للعالم الثالث أن يتخلى عن الآمال المجنونة باستعادة تاريخ البلدان الأوروبية وتاريخ اشتراكيات الأجهزة الحكومية [9].

والحق، بات اليوم (الانفتاح بلا حدود أو شروط)، من جانب عدد كبير من البلدان التابعة،أخطر الآليات من جانب بلدان المراكز لإعادة إنتاج تخلف البلدان المتخلفة على نحو يكرّس تخلفها ويعمق تبعيتها، ويصادر، بالتالي، فرص ومقوّمات تجاوز التبعية في المستقبل المنظور، وربما بعد المنظور. ذلك أن سياسة " الباب المفتوح " من جانب بلدان الأطراف تدفعها، راضية أو مكرهة، (وهي غير المؤهلة) للعمل بآليات وقوانين الرأسمالية (وأخطرها قانون القيمة العالمية)، تلك المعمول بها في بلدان المراكز المهيمنة على بلداننا وعلى الصعيد العالمي. وهي نفسها المسؤولة – إلى حد بعيد – عن تخلف هذه البلدان، ومنذ البداية.

ولطالما الأمر كذلك، فإن " فك الارتباط "، في جانبه الاقتصادي، يعني، بالدرجة الأولى، العزوف عن محاولات عبثية للعمل بموجب العدد الأكبر من القوانين الرأسمالية، لا سيما منها قانون القيمة العالمية، تلك التي لا طائل تنموياً للعمل بها في ظل غياب الظروف الموضوعية الملائمة – وليس الإرادة السياسية بالضرورة – في بلدان التخلف والتبعية. ما يعني، ودائماً من هذا الجانب، العمل بقوانين أخرى مختلفة (ينبغي إبداعها)، وفي مقدمها قانون قيمة وطنية شعبية، بصفته أبرز ورائد قوانين السيطرة الوطنية على عملية تراكم رأس المال الوطني. تلك (السيطرة) التي تضمن أسباب القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للجماهير. ومن هذا المنظور، فإن " فك الارتباط " هو أول شروط

(7) رو، آلان. الصين في القرن العشرين، ترجمة صباح كعدان، وزارة الثقافة، دمشق، 2012، ص 179.

(8) فرانك، أندريه. " تطور التخلف " في كتاب (بول باران وآخرون): الاقتصاد السياسي للتنمية، ط3، ترجمة فؤاد بلبع، دار الحقيقة، بيروت، 1984، ص110–111.

(9) أدغار، موران. مقدمات للخروج من القرن العشرين، ترجمة أنطون حمصي، وزارة الثقافة، دمشق، 1993، ص319.

وحدة الطبقات الشعبية، وبالتالي وحدة الأمة، في ظروف التخلف القائمة في بلدان أطراف النظام العالمي؛ كما أنه شرط أساسي من شروط تطوّرها الاقتصادي المستقل.

و" فك الارتباط " من هذا الجانب، إذ لا ينفي إمكانية، وأحياناً أهمية، نقل بعض الصناعات الأجنبية الضرورية لتطوير العملية الإنتاجية وديمومة دوران عجلتها (شريطة الوعي بحقيقة أن التكنولوجيا غير محايدة، بمعنى أنها تفترض علاقات إنتاج محددة بعينها)، فهو يقتضي إيلاء قطاع الزراعة مكانة الأولوية في ظروف التخلف الاقتصادي والاجتماعي العام. ذلك أن تطوير هذا القطاع وتعاظم أهميته باستمرار هو الشرط الأكثر أهمية لتلبية الحاجات الأساسية للناس وتمتين التحالف الطبقي الشعبي العمالي – الفلاحي. ما يعني التقليل، بقدر كبير، من أعباء " فك الارتباط " وعواقبه، التي قد تكون قاسية في مراحله الأولى على الأقل. تلك التي تتفاقم في ظروف إهمال القطاع الزراعي وتهميش العاملين فيه؛ ما ينعكس، بالضرورة، اعتلالاً خطيراً على مستوى كل من التحالف الشعبي، و تكامل قطاعات الاقتصاد الوطني.

فالتركيز على الزراعة، في مثل هذه الظروف، يساعد في خلق شروط مواجهة تلك الأعباء ويقلل، في الوقت نفسه، من الحاجة إلى البلدان الغربية؛ وخلاف ذلك، أي في ظروف التركيز شبه الكلي على استيراد السلع المصنّعة بأثمان باهظة – الثقيلة منها بصفة خاصة – وعلى الخدمات غير المرتبطة بالعملية الإنتاجية، فإن تلك الأعباء تتنامى، بمتوالية هندسية وتستجر نتائج جدّ خطيرة. وبهذه المناسبة يذكر سمير أمين أن أوروبا نفسها قد حققت الاكتفاء الغذائي عن طريق " فك الارتباط " بأسعار الغذاء العالمية [10]. والمواجهة الاقتصادية التي تدور رحاها، من حين لآخر، بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حول بعض السلع الغذائية، ذات الأصول الزراعية، من حيث الأسعار وحجوم الانتاج وشروط الاتجار بها في السوق العالمية، ما هي إلا شكل أوروبي معاصر لعملية " فك الارتباط " بأسعار تلك السلع العالمية التي هي، في نهاية المطاف، أسعار أمريكية معولمة أو يُراد لها أن تتعولم.

نصل إلى التأكيد على أن " فك الارتباط "، كما أنه ليس نهاية التاريخ، فهو ليس غاية في حد ذاتها، وإنما وسيلة لتحقيق غاية أخرى، وهي بناء مجتمع أكثر تقدّماً يستحيل بناؤه بمنطق النظام الرأسمالي العالمي القائم، أي من داخله. هذا، وإن تصور " فك الارتباط " كغاية يقود، وقد قاد، بالفعل، إلى فشله في العبور إلى الغاية الحقيقية التي قام أصلاً بهدف الوصول إليها. وإلى جانب هذا وذاك، وخلاف الفهم الشائع لـ " فك الارتباط "، فهو ليس طريقاً ثالثة لتنمية مزعومة من نوع التطور اللا رأسمالي أو اللا اشتراكي أو الاشتراكيات والرأسماليات الثالثة أو الخاصة الخ..، بل هو الأسلوب المعاصر الضروري لتطور بلدان أطراف النظام العالمي. ودائماً ينبغي ألا نغفل هنا عن حقيقة أن فعالية " فك الارتباط " مرهونة بالمضمون الاجتماعي للسلطة التي تمارسه، و" فك الارتباط " كعدمه في ظروف غياب المضمون الوطني الشعبي لهذه السلطة [11].

جدلية السوق والتخطيط

وترتبط جدلية " الارتباط وفك الارتباط " بجدلية " السوق والتخطيط " ارتباطاً عضوياً على أساس ارتباط كل طرف فيهما بالطرف المُقابل له في كل منهما. فـ " فك الارتباط " يقوم على التخطيط ويرتبط به بوصفه مشروعاً بنيوياً لتحقيق هدف استراتيجي يقع في المستقبل، وهو إعادة بناء المجتمع القائم. في حين يقترن الارتباط بالسوق، بوصفه إجراءً تقنياً ضرورياً لتحقيق أهداف راهنة، لكنها هامة، وهي، في الأصل، أهداف" رأسمالية – تقنية " كنا قد أشرنا إلى

(10) أمين، سمير. مناهضة العولمة، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص148.

(11) JOHN, R. A Theory of Justice, Bobbs – Merrill , New York , 2008, p. 628.

أهمها أعلاه – وبتعبير آخر، يفترض استدراك التخلف الرأسمالي القائم في بلدان أطراف النظام العالمي الارتباط بمراكز هذا النظام على أساس السوق. ونظراً لاستحالة إنجاز هذه المهمة من جانب بلدان الأطراف داخل النظام الرأسمالي العالمي بالإرتباط وحده، فإن الارتباط بمراكز هذا النظام يجب أن يقترن بـ " فك الارتباط " معها على أساس التخطيط لإنجاز مهمة البناء الاجتماعي الجديد في نظام عالمي آخر بديل (يقوم على التعددية والديمقراطية والعدالة، وليس كما هو حال النظام العالمي القائم اليوم على الأحادية والدكتاتورية والاستغلال). وغني عن البيان هنا أن البلدان الصغيرة أو الضعيفة، هكذا فرادى، لا تتوافر على شروط وأسباب إنجاز مهام بحجم هذه المهمة التاريخية النوعية، ما يعني ضرورة إعادة بناء الوحدات القومية وإنشاء التكتلات أو التجمعات الإقليمية. وهنا يبرز السبب الأكبر لقيام تجمع كل من شنغهاي وبوليفيا والمحيط الهادي (الباسيفيكي) ومجموعة بريكس، ناهيك عن السعي الحثيث من جانب الصين والهند، وغيرهما، لاستعادة الوحدة القومية لكل منهما.

وعلى هذا النحو، تنشأ جدلية بين " فك الارتباط " والتخطيط، وجدلية أخرى بين الارتباط والسوق، كجدليات فرعية لجدلية التنمية الوطنية الشعبية بصورة عامة. مع الأخذ بعين الاعتبار هنا أولوية كل من فك الارتباط والتخطيط بالنسبة للارتباط والسوق في كل جدلية منهما، وكذلك الوعي بحقيقة أن العلاقة الجدلية بين طرفين متناقضين لا تقوم على نفي أحدهما الآخر نفياً سلبياً، بل يبقى الطرف المنفي عنصراً أساسياً من عناصر الطرف النافي.

والحال، فقد بات التخطيط، تباعاً، ومنذ نشوء الاحتكارات الكبرى (الإمبريالية) سمة بارزة لاقتصاديات كافة البلدان الرأسمالية المتقدمة، ولو بنسب متفاوتة. وبهذه المناسبة يؤكد آلان تورين على واقع أن كل المجتمعات ما بعد الصناعية هي مجتمعات مبرمجة بالضرورة التكنولوجية [12]، ويُشير إيريك بوتيه إلى أن القطاع العام هو اليوم ظاهرة معممة على كافة البلدان الرأسمالية [13]. وبالتالي، فالأحرى أن يكون التخطيط سمة أكثر بروزاً وأهمية لاقتصاديات البلدان الطرفية المعنية ببناء علاقات إنتاج أخرى مختلفة. ومن المفارقات الطريفة بهذا الصدد هو أنه في الوقت الذي يدعو فيه خطاب كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولـي البلدان المتخلفـة إلى " إخراج أو شطب" الدولة من حياتها الاقتصادية، فإن للدولة في البلدان الإمبريالية اليوم وزناً اقتصادياً أثقل بكثير مما كان لها في السنوات والعقود الماضية !؟

إذاً، طبيعي، وقد غدا التخطيط في عموم البلدان المتقدمة أمراً واقعاً، أن تقوم التنمية الوطنية الشعبية على الخطة أو التخطيط لإدارة المهام والعناوين الإستراتيجية لمشاريع هذا النمط من التنمية المركبة؛ لكن مع ضرورة إدراك أن يكون السوق عنصراً ضرورياً من عناصرها البنيوية، ودائماً لغرض إنجاز المهام التنموية الأخرى ذات الصبغة العلمية – التقنية بالدرجة الأولى. وبهذه المناسبة يرى يوسف صايغ أن ثمة حاجة للتمييز بين التطور الرأسمالي بالمعنى الفني – التقني وبين التطور الرأسمالي بالمعنى البنيوي – السياسي. والسعي إلى التنمية عبر التطور الرأسمالي بالمعنى الأول أمر لا بد منه لأي اقتصاد أو مجتمع (بغض النظر عن نسبه الاجتماعي وحسبه التاريخي)، في حين أن التطور الرأسمالي بالمعنى الثاني هو، كما ينبغي أن يكون، دائماً، موضع حذر وخشية لدى الكثير من بلدان أطراف النظام العالمي [14].

(12) HIRST , P. , THOMPSION , G. Globalization in Question, 2nd.ed. , Heinemann ,London , 2001, p. 279.

(13) بوتيه، إيريك. التطور الاقتصادي في آسيا الشرقي ترجمة صباح كعدان، وزارة الثقافة، دمشق، 2011، ص131.

(14) صايغ، يوسف. التنمية العصية – من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص171.

وعلى هذا النحو، يفترض الإقلاع عن التخلف العام، التكنولوجي والبنيوي، القائم في البلدان الأخيرة، اللجوء إلى آليات اقتصادية – تقنية رأسمالية الطابع وأخرى اجتماعية – سياسية ضد رأسمالية، في الوقت نفسه. وجدل هذه الآليات وتلك، القائم على تناقضهما، يفترض جدل السوق والتخطيط، القائم على الفارق بينهما، ضمن إطار تآلفهما الضروري. إن الجدل الأخير مشروط بالجدل الأول ومفروض بقوة ضرورته. ويبقى الشرط الأساسي لاستدراك التأخر التكنولوجي هو التخطيط لمبنى اجتماعي يضمن شروط استثمار منجزات العلم والتكنولوجيا في العالم لأغراض النهوض العلمي والإبداع التكنولوجي للمشروع الوطني.

ولطالما كانت التنمية، ولا تزال، دواء ضرورياً لمواجهة التخلف العام (التقني والبنيوي)، فإن التنمية، كمسألة تقنية هامة، هي النمو، بمعنى الارتقاء إلى مستوى أعلى من التقدم العلمي والصناعي؛ وكمسألة بنيوية أكثر أهمية، تعني الإنتقال إلى تطور تاريخي نوعي جديد. وبهذا المعنى يشير أمارتيا صن إلى أن علاقات إنتاج جديدة هي سبيل التنمية في أطراف النظام العالمي شرط ألا تتماهى مع التخطيط [15]. وكما أن البنية هي التي ينبغي أن تحتضن التقنية، فإن السوق ليست هي التي تحدد علاقات الإنتاج، بل هذه الأخيرة هي التي تحدد الإطار الذي تعمل فيه آليات السوق.

ومن الضرورة بمكان أن نلفت النظر هنا إلى مسألة غاية في الأهمية، وهي أن التخطيط المركزي يحول دون تحقيق النقلة النوعية من مرحلة النمو الموسع إلى مرحلة النمو المكثف، في الوقت الذي يقود فيه إلى ظاهرة الدولنة، كنمط إنتاج شاذ في التاريخ وجدّ خطير يقوم على التصرف بوسائل الإنتاج العامة (التي تعود ملكيتها – حقوقياً – لعموم الناس في المجتمع المعني) لخدمة مصالح ضيّقة وأنانية لحفنة من بيروقراطيي الدولة كفئة طفيلية غير منتجة، وقد فازت، أخيراً، بلقب " البرجوازية البيروقراطية " في الأدبيات السياسية والاقتصادية

وعلى هذا النحو، ثمة ضرورة كبرى لاستبدال التخطيط المركزي بتخطيط لا مركزي يقوم على تعدد مراكز التخطيط. ويمكن للدولة أن تلعب دوراً محورياً في توجيه النشاط الاقتصادي بأوسع معانيه، شريطة تمثيل المصلحة الوطنية العليا على أساس التمثيل الديمقراطي لمصالح الطبقات الوطنية الشعبية في البلدان المعنية. وحول هذه المسألة يقول فؤاد مرسي : نحن نرى أن للدولة في بلداننا دوراً حاسماً في التنمية التي لا تتحقق تلقائياً ومن خلال السوق. ولقد تعلَّمنا من تجاربنا خطر الخلط بين الدولة كممثل للمجتمع وبين بيروقراطية الحكومة. وبالتالي نحن هنا نتحدث عن دولة ديمقراطية تضمن عامل المشاركة الشعبية على كافة مستويات اتخاذ القرار، وكذلك اشتراك العاملين في إدارة وحدات الإنتاج وتنشيط مؤسسات المجتمع المدني، وخلق عادة الاعتماد على النفس فردياً ومن خلال جماعات لا دخل للإدارة الحكومية فيها [16].

وعلى الحكومات، حسب تقرير لنادي روما، أن تعترف بدور هام للمنظمات غير الحكومية في تقديم مبادرات محلية للمساهمة في تقديم رؤىً معينة حول مسائل التنمية [17]. فالتخطيط، بتعبير رولف هانيش، هو نمط وجود الفعل الذي يسائل ذاته ويطرحها على بساط البحث، وهو العمل الواعي في الحياة الاقتصادية والثقافية؛ إنه ثورة اتخاذ القرار [18].

(15) SEN , A. Development As Freedom ,Oxford University Press, New Delhi , 2006 ,p.218.

(16) CHAMPERNOWNE, D. G. The Distribution of Income Between Persons, 2nd.ed., Cambridge University Press, 1993, p. 243.

(17) كينج، الكسندر. و شنيدر، برتراند. الثورة العالمية الأولى (من أجل مجتمع عالمي جديد)، تقرير نادي روما، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص168.

(18) هانيش، رولف. الدولة والتطور – دراسة حول العلاقة بين السلطة والمجتمع، القسم الثاني، ترجمة أديب العاقل، وزارة الثقافة، دمشق، 1989، ص306.

نصل، أخيراً، إلى التأكيد على أن السوق والتخطيط، وكذلك الارتباط وفك الارتباط، في ظروف البلدان الطرفية هما وجهان متكاملان لضرورة واحدة هي ضرورة وطنية وشعبية التنمية في هذه البلدان. وبالتالي، فإن إدارة الاقتصاد عبر السوق هي الوجه الآخر لإدارته عبر التخطيط في ظروف البلدان المحكومة، موضوعياً وسياسياً، بهذا النوع من التنمية. وفي نهاية التحليل، نرى، بوضوح كبير، أن الداعين إلى هيمنة السوق على إدارة الاقتصاد هيمنة كاملة يتجاهلون، حسب أولريش شيفر، مسألتين كبيرتين : الأولى هي سلبيات القطاع الخاص، والثانية هي إيجابيات القطاع العام؛ مع أن هذه السلبيات وتلك الإيجابيات هما، في الحالتين، ليستا مطلقتين وإنما مسألتين نسبيتين [19].

الاستنتاجات والتوصيات

لا بأس، وقد وصلنا إلى هذه الصفحة الأخيرة، أن نُبرز أهم الاستنتاجات التي أفضى إليها البحث في هذا الموضوع. ولعل لغة التبنيد هنا هي اللغة الأكثر يسراً في إبراز مثل هذه الاستنتاجات : أولاً – التخلف هو العنوان العريض للبلدان التي تتموقع في مواقع أطراف النظام العالمي، بدليل، أو بمقياس الفجوة، الأفقية والشاقولية، التي تتنامى عاماً بعد آخر، تلك التي تفصل بين مستويي تطور كل من هذه البلدان وبلدان مراكز النظام نفسه.

ثانياً – وبحكم السبق التاريخي الذي حققته، تباعاً، البلدان الأخيرة، فليس بوسع البلدان الطرفية اللحاق بها عن طريق العمل بمنطق النظام العالمي القائم وآلياته (المنفلتة من كل عقال). ذلك أن القطيعة الإمبريالية (بمعنى صيرورة الرأسمالية إمبريالية بآليات استعمارية نهاية القرن التاسع عشر) تحول دون أن تتمكن بلدان الأطراف من مغادرة مواقعها المحيطية والإقلاع منها باتجاه المواقع المركزية.

ثالثاً – وبالنتيجة، يغدو فك الارتباط بالنظام العالمي ضرورة موضوعية لبناء مجتمع آخر جديد بمنطق بنيوي مختلف وآليات عمل (بما فيها بعض آليات الرأسمالية) عقلانية ومنضبطة. مع أهمية الوعي هنا بأن فك الارتباط لا يعني الانغلاق على الذات وقطع العلاقات الخارجية، بل خلق الشروط الضرورية للسيطرة على الارتباط نفسه.

رابعاً – وفك الارتباط، بهذا المعنى، هو ضرورة موضوعية مفروضة بحكم استئثار المراكز بعواصم النظام العالمي. وبالتالي هو قرار حول مشروع تنموي وطني وشعبي يهدف إلى تجاوز واقع التخلف القائم كتخلف مزدوج بنيوي وآخر تكنولوجي " من داخل وخارج هذا النظام ". ما يعني ضرورة الجمع (الجدلي بطبيعة الحال) بين الارتباط وفك الارتباط، وكذلك بين التخطيط وبعض آليات السوق، ودائماً لغرض إنجاز المهام البنيوية والمهام التقنية، بآن معاً.

هذا، وإن نتائج البحث واستنتاجاته على هذا النحو تُبرّر لنا، بوضوح شديد، طرح التوصيات الآتية : أولاً – التأكيد على ضرورة اهتمام أصحاب المسؤوليات التنفيذية بنتائج البحوث والدراسات الأكاديمية، كمرشدات نظرية ومنهجية ضرورية للأنشطة والأعمال الميدانية. ذلك أن الربط بين الجامعة والمجتمع ينبغي أن يحصل من الجهتين معاً، بمعنى أن يلتزم المجتمع الارتباط بالجامعة كما تلتزم الجامعة الارتباط بالمجتمع.

ثانياً – ضرورة إدراك حقيقة أن ثمة أعباء اقتصادية قاسية ومضنية وتداعيات سياسية ثقيلة، وربما خطيرة، سوف تترتب على قرار فك الارتباط وممارسة القرار، لا سيما من جانب بلدان صغيرة في " العدد والعدة"، أي في السكان والجغرافيا والثروات. والأهم من ذلك هو ضرورة توزيع تلك الأعباء والاستحقاقات على كافة طبقات وشرائح

(19) شيفر، أولريش. انهيار الرأسمالية، ترجمة عدنان عباس علي، مجلة عالم المعرفة، العدد (371)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2010، ص 183.

المجتمع المعني بهكذا قرار، وبصفة خاصة منها تلك الأكثر قدرة مادية على مواجهة الظروف المستجدة كالحصار وفرض العقوبات وما من هذا القبيل.

ولطالما "فك الارتباط" مشروع متداخل العوامل والأبعاد وشائك إلى هذا الحد "الدقيق"، فمن الخطورة بمكان ارتجال المشروع خارج إطار الفعل العقلاني المحسوب. الأمر الذي يفرض، بالضرورة الموضوعية، انطلاق العمل ومتابعته في ضوء خطة واضحة المعالم ومبنّدة المراحل؛ ولعلّ أبرز عناوينها هنا هي : أولاً– التنسيق والتكامل القومي بالنسبة للأمم المجزأة كحال الأمة العربية إنموذجاً؛ ثانياً– بناء تجمعات إقليمية ذات بلدان على مستوى متكافئ من التطور التاريخي العام لها مصلحة مشتركة في استرجاع نفسها من قبضة استغلال البلدان الأخرى الأكثر تطوراً؛ ثالثاً– التركيز على حلقة الإنتاج كحلقة رئيسة ومحورية في سلسلة العملية الاقتصادية الوطنية، لا سيما الإنتاج الزراعي المعني، بالدرجة الأولى، بتلبية وإشباع الحاجات الأساسية اليومية لعموم الناس.

ثالثاً – وأما الوصية الأخيرة هنا، فهي، بالضبط، تلك التي ترويها لنا الحكمـــة الإنكليزية بهذا الخصوص : " Example is Better Than Precept " مايعني : " القدوة الحسنة خير من العظة". وإذاً، فلتكن تجارب التنمية الناجحة في بلدان أخـرى كانت – قبل زمن قريب – تُصنّف إلى جانب بلداننا تحت مســمّى واحـد هـو " العالم الثالث"، كالصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وماليزيا والكوريتين وإيران وإلخ..، القدوة الحسنة لبلداننا في رسم وتنفيذ خطط واستراتيجيات التنمية الشاملة والمستدامة..

المراجع:

المراجع باللغة العربية

1– أمين، سمير. *مناهضة العولمة*، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008.

2– أمين، سمير. *الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين*، دار الفارابي، بيروت، 2005.

3– أدغار، موران. *مقدمات للخروج من القرن العشرين*، ترجمة أنطون حمصي، وزارة الثقافة، دمشق، 1993.

4– بوتيه، إيريك. *التطور الاقتصادي في آسيا الشرقي ترجمة صباح كعدان، وزارة الثقافة، دمشق، 2011.*

5– بالانديه، جورج. *في الطريق إلى القرن الواحد والعشرين*، ترجمة محمد إبراهيم، وزارة الثقافة، دمشق، 2000.

6– الجابري، محمد عابد. *إشكاليات الفكر العربي المعاصر*، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.

7– رو، آلان. *الصين في القرن العشرين*، ترجمة صباح كعدان، وزارة الثقافة، دمشق، 2012.

8– شيفر، أولريش. *انهيار الرأسمالية*، ترجمة عدنان عباس علي، مجلة عالم المعرفة، العدد (371)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2010.

9– صايغ، يوسف. *التنمية العصية – من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي*، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

10– فيشر، وليم. *من أجل عالم آخر – بدائل شعبية للعولمة الرأسمالية*، ترجمة شوكت يوسف، وزارة الثقافة، دمشق، 2008.

11- فرانك، أندريه. "*تطور التخلف* " في كتاب (بول باران وآخرون): *الاقتصاد السياسي للتنمية*، ط3، ترجمة فؤاد بلبع، دار الحقيقة، بيروت، 1984.

12- كينج، الكسندر. و شنيدر، برتراند. *الثورة العالمية الأولى (من أجل مجتمع عالمي جديد)*، تقرير نادي روما، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

13- هانيش، رولف. *الدولة والتطور – دراسة حول العلاقة بين السلطة والمجتمع*، القسم الثاني، ترجمة أديب العاقل، وزارة الثقافة، دمشق، 1989.

14- هيغل، جورج. *العقل في التاريخ*، ط4، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير، بيروت، 1991.

المراجع باللغة الإنكليزية

1- CHAMPERNOWNE, D. G. *The Distribution of Income Between Persons*, 2nd.ed., Cambridge University Press, 1993.

2- HIRST , P. , THOMPSION , G. *Globalization in Question – The International Economy and The Possibilities of Governance* , 2nd.ed. , Heinemann ,London , 2001.

3- JOHN, R. *A Theory of Justice*, Bobbs – Merrill , New York , 2008.

4-SOTO , D. H. *The Mystery of Capital – Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Every Where Else?* Random House, New York , 2009.

5- SEN , A. *Development As Freedom* ,Oxford University Press, New Delhi , 2006.